



غرفة الشرقية
ASHARQIA CHAMBER

تقرير مختصر حول

تطبيق المعايير البيئية في إطار منظمة التجارة العالمية

إعداد

قطاع الشؤون الاقتصادية

مركز المعلومات والدراسات

أغسطس ٢٠١٨ م



مقدمة

إن السياسات الدولية في اتجاه تحرير التجارة العالمية في السلع قد تطورت في إطار اتفاقية الجات GATT ، بحيث تقوم التجارة على أساس عدم التمييز بين الدول، غير أننا لا بد من أن نشير إلى حقيقة هامة وهي أن اتفاقية الجات لم تتضمن أحكاماً أو اتفاقيات محددة حول القضايا البيئية ولم تحدد مستويات أو معايير بيئية للتجارة ، فعلى سبيل المثال لا توجد قواعد معينة للتمييز بين الأخشاب المصدرة من دول تتبع أولاً تتبع سياسات مستدامة في إدارة موارد الغابات، أو منتجات اللحوم من الماشية التي تربي وفق نظام الرعي المفتوح أو في حظائر مغلقة. وعلى الرغم من أن الجات ١٩٩٤م في جولتها الأخيرة في الأوروغواي لم تتضمن اتفاقية بيئية محددة أو إشارة مباشرة إلى القضايا البيئية إلا أن هناك استثناءات عامة منصوص عليها في المادة عشرين من الاتفاقية والتي تسمح للبلدان باتخاذ تدابير تجارية من أجل الوصول إلى أهداف بيئية في حال توفر الشروط التي جاءت في تلك الاستثناءات.

تطبيق المعايير البيئية وفق نتائج جولة الأوروغواي

خلال المراحل النهائية لجولة الأوروغواي وخاصة الاجتماع الوزاري الذي عقد في مراكش والذي أسفر عن الإعلان عن إنشاء منظمة التجارة العالمية WTO قد أخذت الاعتبارات البيئية اهتماماً أكثر وضوحاً وتزايداً، حيث وردت تلك الاهتمامات في نص الديباجة الخاصة باتفاقية المنظمة إذ ورد في تلك الديباجة "أن الدول الأطراف بحاجة إلى حماية وصيانة البيئة وزيادة الوسائل الكفيلة بتنفيذ ذلك على النحو الذي يتناسق مع متطلبات واهتمامات كل منها وفق المستويات المختلفة للنمو الاقتصادي".

وبالإضافة إلى أحكام الجات ١٩٩٤ تم تضمين أحكام أخرى ضمن اتفاقيات المنظمة تعالج القضايا البيئية، وقد وردت تلك الأحكام ضمن الاتفاقية المتعلقة بتدابير الصحة والصحة النباتية (SPS) Sanitary and Phytosanitary Measures ، وقد حددت هذه الاتفاقية التدابير التي يمكن أن تتخذها الدول لحماية الإنسان والنبات والحيوان من أية مخاطر لانتقال الأوبئة والأمراض أو الكائنات الناقلة لها عبر النباتات أو الحيوانات أو مشتقاتها أو المواد المضافة والملوثات والسموم في الأغذية والمشروبات. وكذلك الاتفاقية المتعلقة بالمعوقات الفنية للتجارة (TBT) Agreement on Technical Barriers on Trade - وهي إحدى اتفاقيات المنظمة- تقدم القواعد الفنية التي تتفق والأهداف البيئية بطريقة أكثر وضوحاً حيث تشير هذه الاتفاقية إلى أنه ليس لأي دولة الحق من أن تمنع دولة أخرى من تطبيق المعايير التي تراها ضرورية لحماية صحة وحياة

الإنسان والنبات والحيوان بشرط ألا تشكل هذه المعايير وسائل تمييز غير مبررة وأن تشكل عوائق غير مبررة أمام التجارة.

وفي اجتماع مراكش الذي أنشأت بموجبه المنظمة - أيضا طالبت الدول وبخاصة المتقدمة منها بأهمية تكوين لجنة فرعية تهتم بتنسيق السياسات المتعلقة بالتجارة والبيئة Committee on Trade & Environment حيث تم وضع العناصر المرجعية لمهامها والتي تتمثل في ما يلي:

- العلاقة بين الاتفاقيات البيئية متعددة الأطراف وقواعد منظمة التجارة العالمية.
- العلاقة بين النظام التجاري العالمي وفرض الرسوم لأغراض بيئية والمتطلبات الخاصة بالمنتج بما فيها المقاييس الفنية والتوسيم أو العنونة وعلامات الغلاف المتعلقة بالبيئة Eco-labeling.
- العلاقة بين آلية فض المنازعات بمنظمة التجارة العالمية وتلك الخاصة بالاتفاقيات البيئية متعددة الأطراف.
- أثر استخدام المعايير البيئية على النفاذ إلى الأسواق وبالأخص على الدول النامية.
- تصدير السلع الممنوع تداولها محلياً.
- حقوق الملكية الفكرية TRIPS وعلاقتها بالبيئة.
- علاقة البيئة مع التجارة في الخدمات.

دور اللجنة الدائمة للتجارة والبيئة في منظمة التجارة العالمية

تقع المسؤولية الرئيسية في عمل المنظمة في مجال التجارة والبيئة على اللجنة الدائمة للتجارة والبيئة . وهي التي تدور فيها المناقشات بشأن الانعكاسات التجارية للتدابير التي تتخذها البلدان لأغراض بيئية كما تدور هذه المناقشات في اللجان المنشأة بموجب مختلف اتفاقات المنظمة وفيما يلي وصف موجز للقضايا التجارية التي يجري بحثها في ضوء احكام اتفاقيات منظمة التجارة العالمية:

- التدابير البيئية التي لها تأثير ملموس في التجارة وأحكام منظمة التجارة العالمية.
- استخدام أساليب التجهيز والإنتاج في اللوائح والأنظمة البيئية.
- اشتراطات التعبئة.
- كتابة البيانات البيئية او التوسيم البيئي Eco-labeling .

- ضرائب الاستهلاك وغيرها من الضرائب المفروضة لأغراض بيئية.
- الأحكام التجارية في الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف .
- المكاسب البيئية من تحرير التجارة .

الآثار المحتملة لتطبيق المعايير البيئية على الصناعة

نشير هنا أن من شأن تدابير السياسة البيئية التي تتخذها الحكومات أن تؤثر على الصناعة المحلية ، حيث أن تطبيق سياسات بيئية متشددة يمكن أن يؤثر على الصناعة في عدة صور نشير إلى ثلاث منها:

- أن هناك تخوفاً من أن المعايير البيئية ربما تغير ظروف المنافسة، فالمنتجون في البلدان التي تفرض معايير بيئية أشد يتخوفون من تأثير هذه المعايير على تكاليف الإنتاج وعلى قدرتهم على المنافسة في الأسواق العالمية
- أن المنتجين في البلدان التي لا تكون فيها معايير متشددة (وهي أساساً البلدان النامية والبلدان في مرحلة التحول) يتخوفون من أن منتجاتهم ربما تتعرض لتدابير تجارية على أساس أنها أنتجت دون مراعاة المعايير المرتفعة لمكافحة التلوث أو الانبعاثات كما هي مطبقة في البلدان المستوردة فمثل هذه التدابير التي تفرض على الواردات، سواء في شكل ضريبة تعويضية أو على شكل حظر سوف تؤثر سلبياً على فرص دخول منتجات الدول النامية إلى أسواق الدول المتقدمة.
- يوجد تساؤل مهم فيما إذا كانت الاتفاقات الدولية للبيئة التي تعالج القضايا البيئية على المستوى العالمي تتضمن أحكاماً تطلب من أطراف الاتفاقات تقييد التجارة مع البلدان غير الأطراف بهدف إرغامها على الانضمام إلى تلك الاتفاقات.